الأمم المتحدة

S/2005/785

مجلس الأمن

Distr.: General
13 December 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه مذكرة بشأن حالة الأشخاص المشردين داخليا في شمال أوغندا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تعملوا على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أدونيا **آيباري**
السفير/القائم بالأعمال بالنيابة

141205 141205 05-64086 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة

حالة الأشخاص المشردين داخليا في شمال أوغندا

مقدمة

عملا بالقرارين ١٢٩٦ (٢٠٠٠) و١٢٦٥ (١٩٩٩) لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره عن حماية المدنين في الصراعات المسلحة، الوارد في الوثيقة S/2005/740 المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ولئن كان إعداد التقرير قد استغرق ما يزيد على خمس سنوات، فما زال يتضمن معلومات غير دقيقة عن حالة الأشخاص المشردين داخليا في شمال أوغندا. وكان من المفترض أن يتيح الفاصل الزمني متسعا كافيا من الوقت لإجراء بحوث وافية وما يلزم من مشاورات مع الوكالات ذات الصلة في الحكومة والمجتمع المدني كي تبرز صورة واضحة ومتجردة عن الوضع.

وتقوم كندا والأمين العام، باستخدام حقائق يقدمها هذا التقرير المتحيز الذي يصور أوغندا وكأنها المسؤولة عن الحيف وليس ضحيته، بحثّ مجلس الأمن على إدراج أوغندا في جدول أعماله. ويساويان في هذا الصدد بين شمال أوغندا ودارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيبال.

الحالة في شمال أوغندا

لعل المجتمع الدولي يتذكر أن الحالة في شمال أوغندا ناتجة عن أنشطة جيش الرب للمقاومة. فهذا الجيش، الذي كان يتلقى الدعم من السودان سابقا، عصابة إجرامية مكونة من أشخاص جعلوا من مهاجمة المدنيين بحجة محاربة حكومة أوغندا سياسة لهم منذ بداية عصابتهم في عام ١٩٨٦. وهم لا يواجهون القوات المسلحة لأوغندا، أي قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ووحدات الدفاع المحلي، بل يهاجمون المدنيين، ويختطفونهم ويدمرون الهياكل الأساسية المدنية ، بما فيها المدارس والمستشفيات. وعلى العكس من ذلك، فإن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ووحدات الدفاع المحلي العاملة في المنطقة لا تهاجم المدنيين، بل توفر لهم الحماية. وبالتالي لا وجه للمقارنة بين الحالة في شمال أوغندا وما عليه الوضع في منطقة دارفور بالسودان، حيث تشارك الحكومة مشاركة كاملة في أعمال قطع الطريق التي يقودها الجنجويد، في حين أن الحكومة في أوغندا تكافح من أجل حماية السكان.

وأي مقارنة بين الحالتين كما فعل الأمين العام أمر يؤسف له بوضوح. فهي غير مقبولة وتخفي موقفا سياسيا ناشطا يتجاوز صلاحياته. كما أن احتجاجات كندا في غير محلها.

لقد أوجد جيش الرب للمقاومة مناخا ينعدم فيه الأمن في جزء كبير من شمال أوغندا. ويقوم أفراده باختطاف الأطفال ومعاملتهم بوحشية ويجعلون منهم آلات للقتل. ومع زيادة حالات الاختطاف والقتل، شعر عموم السكان بأن عليهم الفرار التماسا للحماية. وكانوا يلوذون في جميع الحالات بمخيمات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، مما أورث القوات المنتشرة مسؤولية إضافية لمحاربة المتمردين. وفي خضم ذلك، رأت الحكومة أن من الحكمة إنشاء إطار هيكلي يسمح للجيش بحماية الشعب وملاحقة جيش الرب للمقاومة بفعالية في الوقت نفسه. وهكذا خرجت المخيمات المنظمة للمشردين داخليا إلى الوجود. وفي ظل اشتداد حدة القتال وارتفاع الضغط على جيش الرب للمقاومة، زادت الهجمات على المدنيين، مما أدى إلى ارتفاع عدد المشردين وإضعاف قدرة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية على أداء المهمتين في الوقت نفسه. (فرغت القوات للتّوّ من عملية تخفيض قوامها بناء على طلب المانحين الذين أرادوا خفض ميزانية الدفاع).

غير أن الجيش أصبح الآن، بفضل تفهم المانحين والزيادة المواكبة لذلك في ميزانية الدفاع، يؤمن ما يكفي من أصول دفاعية، بما فيها ناقلات الجنود والمروحيات وما إلى ذلك، بما يعزز قدرته على الحركة وعلى مواجهة جيش الرب للمقاومة بفعالية. ومن الواضح الآن أن جيش الرب يعيش لحظاته الأخيرة. وقد أدى التعاون بين الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان وقوات الدفاع السودانية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، إلى حرمان جيش الرب للمقاومة من أكثر من المخابئ التي عادة ما كان يلجأ إليها في جنوب السودان. وأخيرا تلوح في الأفق إمكانية حقيقية لنهاية هذا التمرد الذي لا معنى له. وقد أدانت المحكمة الجنائية الدولية القيادة العليا لجيش الرب للمقاومة فزاد بذلك الضغط عليها. ولاذ ضباط من الرتب الدنيا في هذه القيادة وبعض الجنود بالفرار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في حين أن آخرين يهيمون على وجوههم في أدغال جنوب السودان وشمال أوغندا ضمن عصابات صغيرة، ويشنون هجمات إرهابية على القرى وعلى قوافل المعونة التي لا تصحبها قوات للحراسة. ويتم توقيت هذه الأعمال لتحصل على أقصى قدر من التغطية الصحفية والدعاية. ولكن الشيء المؤكد هو أن أوغندا تسيطر على الوضع، ولن يجدي أي تدخل دولي في فترة نهاية الصراع نفعا، وإنما سيخلق تعقيدات لا داعي لها.

دور المجتمع الدولي

تقدر أوغندا المساعدة الإنسانية التي يمنحها المجتمع الدولي والمجتمع المدني. كما ترحب بحجم مساعدتهما وتقدرها. ذلك أنها لم تكن لتعالج بمفردها الجوانب الإنسانية للحالة بفعالية. غير أن قبول هذه المساعدة لا يعني في حد ذاته أنها عاجزة عن فعل أي شيء. فقد اضطلعنا بأعمال إنسانية وإنمائية في المنطقة. وما مشروع إعادة بناء شمال أوغندا وصندوق العمل الاجتماعي لشمال أوغندا إلا مثلان على التدخلات التي قمنا بها لتلبية احتياجات المنطقة على المدى القصير والمتوسط والطويل. والواقع أن مختلف الوكالات الحكومية، بما فيها وزارة التأهب للكوارث التابعة لمكتب رئيس الوزراء، ما فتئت تشترك بفعالية في الاعتناء بالجوانب الإنسانية بالمنطقة. واعتمدنا أيضا سياسة متعلقة بالأشخاص المشردين داخليا تركز على الأمن وحرية الإنسان وكرامته والاعتماد على النفس. ويجري النظر في خطة لإعادة التأهيل والتنمية ستركز على قضايا السلام المستدام والتماسك الاجتماعي والتنمية الطويلة الأجل.

الحالة الأمنية

أعلنت حكومة أوغندا منذ بضعة أسابيع عن التحرك لإعادة توطين ٧٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا في ديارهم الأصلية. وجاء التحرك نتيجة التحسن الكبير الذي شهدته الحالة الأمنية. بل إن الوضع تحسن إلى درجة أن الأشخاص المشردين داخليا يرغبون في العودة إلى ديارهم بناء على توصية من قيادتهم وحكومتهم المحليتين المنتخبتين. لذلك من المدهش أن تدعو بلدان مثل كندا إلى إدراج أوغندا في جدول أعمال مجلس الأمن. فما نحتاجه الآن هو زيادة التمويل لدعم إعادة التوطين وليس أي إجراء آخر على منوال ما يدعو إليه أصحاب هذا الموقف.

وتعتقد أوغندا أن الحالة في شمال البلد مسألة داخلية لها وحدها صلاحية الإيصاء بإجراءات بشأنها أو الدعوة إليها أو الشروع فيها حسب ما تراه مناسبا. وفي الوقت الراهن، وبالنظر إلى تحسن الأوضاع، ما زالت التحديات الرئيسية تتمثل في إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا، وإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية التالفة، وإعادة التأهيل الاجتماعي، والفقر المدقع والتخلف. وسيتطلب الأمر إنفاق أموال طائلة للتصدي لهذه التحديات لأن أوغندا لا تستطيع مواجهتها بمفردها. لذلك ستحتاج إلى تدخل دولي عن طريق التمويل. فالمجتمع الدولي مدعو لتقديم المساعدة. ومن هذا المنطلق، نرحب بالنداء الإنساني للأمين العام للأمم المتحدة من أجل الحصول على ٢٢٣ مليون دولار. وسنسعى من جهتنا إلى كفالة إحلال السلام والأمن.

خاتمة

تود أوغندا أن تطلب إلى أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تجنب التهويل الذي اتسم به النقاش بشأن الحالة في شمال أوغندا. فهذا الموقف، الذي يدافع عنه جان إغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، غير مقبول، وفيه تجاهل صارخ للحقائق على أرض الواقع ويتجلى فيه موقف سياسي ناشط تعتبر أوغندا أنه يخدم مصالح ذاتية. ونطلب إلى المجلس أن يتجاهل هذه الدعوة ويقدر جهود حكومة أوغندا لإعادة إحلال السلام والأمن والكرامة الإنسانية للجزء المتضرر من شمال أوغندا. أما ما عدا ذلك فسيكون إهانة لشعب حارب الإرهاب بمفرده لفترة ليست بالقصيرة. لقد بدأت بوادر السلام تلوح في الأفق مع تضافر عناصر السلام في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفعالية قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.